

ثانياً: في مجال المحاسبة الحكومية

يعتبر ضبط مالية الحكومة وإدارة التدفقات النقدية الباب الرئيسي لتعزيز الثقة في النظام المالي الحكومي، لتُعبّر وتُفصح للمجتمع وللمؤسسات المالية الدولية عن حقيقة المركز المالي للدولة، والسياسة المالية المتبعة ومدى حرصها على زيادة معدلات الأداء الاقتصادي ودفع عجلة الإنتاج، للوصول إلى نتائج محددة تتاح على المواقع الرسمية للوزارة بالشبكة الدولية للمعلومات.

وللوصول إلى هذه المصادقية، فإنه يتعين أن يتم ضبط الحسابات والدفاتر الحكومية لتعكس حقيقة استخدامات وموارد وأصول والتزامات وحدات الموازنة العامة للدولة، بداية من القيد في الدفاتر سواء كان هذا القيد يدوياً أم عن طريق الحاسب الآلي وصولاً إلى ميزان المراجعة للوحدة الحسابية (استمارة ٧٥ ع.ح)، لتسهيل عملية تجميع تلك الاستثمارات لتُعبّر عن قدرة أجهزة الموازنة العامة للدولة على تنفيذ ما تم تخطيطه وتقديره بالموازنة.

وفي سبيل ذلك تم اتخاذ عدة إجراءات أهمها ما يلي:

- تحديث جدول الحسابات للوحدات الداخلة ضمن نطاق الموازنة العامة للدولة، وإعداد دليل محاسبي متكامل يشمل أكواد موحدة لحسابات الأصول والالتزامات (تم تصميمها على نمط ترميز حسابات الموارد والاستخدامات). ويمثل هذا الدليل الهيكل الأساسي لكافة حسابات الأستاذ العام التي تستخدمها وحدات الموازنة العامة للدولة سواء كانت حسابات للتدفقات (الموارد والاستخدامات) أو حسابات للأصول والالتزامات. كما تم حصر وتجميع كافة الحسابات التي يتم استخدامها بمعرفة وحدات الموازنة العامة للدولة تحت فئات متجانسة بحيث يمكن توحيد مفاهيم تلك الحسابات مع شرح لطبيعة كل منهم مما ييسر عملية تجميع البيانات المالية على مستوى وحدات الموازنة العامة للدولة بشكل مركزي وإعداد وعرض مراكز مالية مجمعة دورياً لدعم اتخاذ القرار.
- إجراء مراجعة ومطابقة لبيانات كافة الجهات الإدارية التي تقوم بتنفيذ الموازنة العامة للدولة بقاعدة بيانات نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية لدى وزارة المالية، مع ما يقابلها من حسابات مصرفية فرعية مفتوحة لهذه الجهات لدى البنك المركزي وإعداد دليل يتضمن بيانات شاملة ومحدثة عن جميع وحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- تشكيل مجموعة عمل لكل حساب وتسجيل الأرصدة الافتتاحية في أول يوليو ٢٠٠٨ لأصول والتزامات كافة وحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة من واقع نموذج موحد، بهدف التوصل إلى قيمة أي عدم توازن في أرصدة الوحدات الحسابية تمهيداً لمعالجته بإشعار خصم أو إضافة يصدر من الوحدة الحسابية المركزية لنظام حساب الخزنة الموحد. وهذه المعالجة لا ترتب أي أعباء على الخزنة العامة ولا تعدو أن تكون تصحيحاً لدفاتر الوحدات الحسابية لإظهار المراكز المالية لها متوازنة، وقد قامت المجموعة بالفعل بمراجعة وتسجيل أرصدة افتتاحية لما يزيد عن ٢٢٠٠ وحدة حسابية من جملة ٢٥٠٠ وحدة تقريباً تشملها الموازنة العامة للدولة.
- توحيد النظام المحاسبي والترتيبات التمويلية والمصرفية لكافة وحدات الموازنة العامة للدولة بحيث لا تختلف الإجراءات في الوحدات الحسابية التابعة للجهاز الإداري عن الإجراءات المتبعة في وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، حيث تم إنشاء وحدة حسابية مركزية تحت إشراف رئيس قطاع التمويل لتكون بمثابة بنك الوحدات الحسابية حيث ستتولى هذه الوحدة تنفيذ العمليات المصرفية (الخصم أو الإضافة لحساب الخزنة الموحد طرف البنك المركزي المصري) مقابل الخصم أو الإضافة لحسابات وحدات الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري، الهيئات

التقرير السنوي

الخدمية، الإدارة المحلية)، وتقوم هذه الوحدة المركزية بإرسال كشف حساب دوري لكل وحدة حسابية بالمعاملات التي تمت خلال الشهر. وستقوم كل وحدة حسابية بفتح حساب جديد للوحدة المركزية بدفاترها لتسجيل عمليات الدفع المركزي وتمويل الاستخدامات المنصرفة أو تحويل الموارد المحصلة الناتجة عن تنفيذ الموازنة في نهاية السنة المالية. ■ البدء في تخفيض عدد الحسابات المصرفية الفرعية المفتوحة لوحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة طرف البنك المركزي حيث تم الاتفاق ووضع آلية للإلغاء عدد ٦ حسابات من إجمالي ٢٣ حساب يتم حالياً فتحها تلقائياً لكل وحدة حسابية تدخل ضمن نطاق الموازنة العامة للدولة. وجاري دراسة إلغاء ٣ حسابات أخرى لكل وحدة حسابية بحيث يقتصر عدد حسابات الوحدة الحسابية على ١٤ حساب لتنفيذ موازنة كل جهة، منها عدد ٥ حسابات للموارد، وعدد ٨ حسابات للاستخدامات تصفر في نهاية كل عام مالي وحساب واحد يرحل رصيده من سنة إلى أخرى.

■ تصميم برنامج تدريبي لممثلي وزارة المالية التابعين لقطاع الحسابات والمديريات المالية والمسؤولين عن الرقابة المالية قبل الصرف بوحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتتضمن موضوعات التدريب الرئيسية الآتي:

◆ التدريب على الدليل المحاسبي الذي تم الانتهاء من إعداده بهدف تمكين وكيل أو مدير الحسابات بعد إتمامه من التعامل مع هذا الدليل، خاصة فيما يتعلق بحسابات الأصول والالتزامات التي تم توحيدها وتكويدها لأول مرة.

◆ التدريب على كيفية فصل البيانات المالية لحسابات تنفيذ الموازنة العامة للدولة عن بيانات الصناديق والحسابات الخاصة.

◆ التدريب العملي على استخدام النموذج المعدل لاستمارة ٧٥ والذي سيتم تعميمه على جميع وحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

◆ التدريب على كيفية ضبط الأرصدة الافتتاحية لكل وحدة حسابية على حدة ومعالجتها بشكل سليم في الدفاتر.

◆ التدريب على إجراءات الإقفال السنوية المعدلة بالإضافة إلى دراسة وتنقية أرصدة الحسابات بدفاتر الوحدات الحسابية والتي ليس لها مستندات مؤيدة، وكذلك إلغاء الحسابات غير المتسقة مع الأساس النقدي في المحاسبة الواجب تطبيقه بوحدات الموازنة العامة للدولة على كافة المعاملات سواء العمليات الجارية أو الرأسمالية.

◆ التدريب على نظم الدفع والتحصيل المركزي لتعريف السادة مديري ووكلاء الحسابات بآلية الدفع المركزي والعلاقة بين الوحدة الحسابية والوحدة المركزية لنظام حساب الخزانة الموحد، وكذلك التدريب على مبادئ إدارة الموارد النقدية وكيفية إعداد نماذج التدفقات النقدية المتوقعة.

◆ التدريب على المبادئ التي تحكم إعداد الموازنة العامة للدولة.

◆ التدريب على ميثاق عام لأداب وسلوكيات ممثلي وزارة المالية في الجهات الإدارية.

■ الانتهاء من تصميم الإطار العام لمشروع نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية بعد التوصل إلى توافق كامل بين كافة الجهات والقطاعات المعنية، وجاري ميكنة كافة أعمال بعض وحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة وربطها بقاعدة بيانات وزارة المالية بشكل تجريبي بحيث يمكن عرض بيانات مالية دورية عن نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة.